

2023 إعلان الختامي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لعام

1. يُعد عام 2023 علامة فارقة مهمة في مجال حقوق الإنسان، حيث نحتفل بالذكرى الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى الثلاثين لاعتماد مبادئ باريس من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكلاهما أساس لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول العالم. فضلاً عن ذلك، تم إنشاء التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان منذ 30 عامًا، وأُيِّتت به مهمة تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ودعمها وتقويتها في جميع أنحاء العالم وأن يكون صوتًا لها.
2. إن مبادئ باريس أساسية في تمهيد الطريق لمؤسسات قوية تعمل على جعل حقوق الإنسان العالمية حقيقة واقعة للجميع وفي كل مكان. وتحدد مبادئ باريس المعايير الدنيا التي يجب أن تفي بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حتى يمكن اعتبارها مستقلة وذات مصداقية وفعالة. ونتيجة لهذه الجهود والدعم المقدم من الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني، تطورت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من عدد قليل في أوائل التسعينيات إلى أكثر من 120 مؤسسة توجد حاليًا في جميع مناطق العالم.
3. وعلى الرغم من وجود إطار عالمي قوي لحقوق الإنسان اليوم والتقدم المحرز في تنفيذه في جميع أنحاء العالم، فإننا نواجه تحديات كبيرة ومعقدة، بما في ذلك التراجع الشديد لوضعية حقوق الإنسان والضغط المتزايد على أولئك الذين يدافعون عنها. وتشكل هذه التحديات تهديدًا على تمتع ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم بحقوقهم الأساسية، وبالتالي تهديدًا على رؤية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
4. ومع ذلك، فإن حقوق الإنسان هي الحل للعديد من تحديات اليوم، حيث ينبغي أن تتمحور الاستجابات للآزمات المتعددة التي نواجهها على حقوق الإنسان وأن تُصمم مع الناس كجزء من الحل. فهي تتطلب قنوات للنقاش والمشاركة تكون شاملة وأمنة وذات مغزى.
5. وبينما نمضي قدمًا في هذا العقد ونحتفل بهذه الذكرى السنوية البارزة، فإننا نذكر بدورنا الرئيسي كمؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في بناء مجتمعات منصفة وعادلة وسلمية وشاملة في جميع أنحاء العالم. فمن خلال ولاية قانونية قوية، نعمل على تعزيز الحقوق والحريات الأساسية وحمايتها، عن طريق مراقبة أعمال أولئك الذين يمتلكون السلطة وضمان دعمهم لحقوق الإنسان للجميع في كل مكان.
6. إننا نرحب بالتقدم الذي أحرزته الدول في جميع أنحاء العالم في إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها بما يتماشى مع مبادئ باريس، حيث يوجد حاليًا أكثر من 120 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، تم اعتماد 89 منها وفقًا لمبادئ باريس. وندرك أن التقدم السريع مطلوب لضمان أن تفي جميع الدول بمؤشر المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بموجب الهدف المستدام 16 بحلول عام 2030، بحيث يمكن لجميع الأشخاص، في كل بلد في العالم، الاستفادة من مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان قوية ومستقلة.

7. لذلك، نحن اليوم، كمؤسسات مستقلة، نمثل التحديات والفرص الموجودة في مناطقنا، نلتزم بضمان ما يلي:

عن طريق ، GANHRI يرجى مشاركة أي تعليقات قد تكون لديك مع فريق المكتب الرئيسي لـ

؛ بيلين غيريرو (m.shaw@ganhri.org) ظهر يوم 15 آذار (مارس) بتوقيت وسط أوروبا: ماري فالنتين شو
b.guerreroromero@ganhri.org روميرو

الالتزامات على المستوى الوطني

1) سندعم الدول بصفقتها الجهات الرئيسية صاحبة الواجب تجاه التنفيذ الكامل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، ومبادئ باريس، والتزاماتها الأخرى بموجب القانون الدولي، خاصة من خلال تقديم المشورة والتوصيات التي تهدف إلى تعزيز حقوق جميع الأفراد وحماية.

2) سنعمل في تعاون وثيق مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين لخلق مساحة آمنة للمدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتقديم الدعم اللازم لهم لتنفيذ أنشطتهم دون أي تأثير أو تهديد أو انتقام.

3) سنواصل التحقيق والرصد والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان في جميع الأوقات. وسوف نتعامل مع الأشخاص في وضعيات هشة والمجتمعات على مستوى القواعد الشعبية ونضمن حمايتهم وتوفير منصة لهم لإثارة ما يساورهم من قلق.

4) سندعو الدول إلى تضمين حقوق الإنسان في نهجها الوطنية بهدف تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الالتزامات على المستوى الدولي

5) سنواصل بناء شراكات بناء واستراتيجية مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين لمعالجة قضايا حقوق الإنسان العاجلة، بما في ذلك تغير المناخ والهجرة والمدافعين عن حقوق الإنسان.

6) سنضمن أن عملية الاعتماد التي يقوم بها التحالف العالمي تحت رعاية الأمم المتحدة والهادفة إلى مراجعة أمثال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لمبادئ باريس، هي ضمان لاستقلالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعديتها ومساءلتها. وملتزم بالعمل عن كثب مع التحالف العالمي للتأكد من أن عملية الاعتماد قوية وفعالة وشفافة وأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تبقى مستقلة وفعالة.

7) نعيد التأكيد على مختلف القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة وكذلك مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إنشاء وتعزيز مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان تكون مستقلة وفعالة وتعددية ومتوافقة مع مبادئ باريس ومعتمدة على ضوءها.

8) نلتزم بمواصلة التفاعل مع الهيئات الدولية، وتوفير معلومات مستقلة وموثوقة، والقيام بمناصرة لدى الدول للتصدي لأي انتهاك لحقوق الأفراد أو المجتمعات، بما في ذلك اتخاذ تدابير لتحسين مستوى معيشتهم وجودة حياتهم.

تضافر الجهود

9) نلتزم بالمشاركة - بما في ذلك بشكل جماعي من خلال التحالف العالمي والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وشبكتها الإقليمية - في العمليات الوطنية والدولية لتعزيز حقوق الإنسان والدعوة لتغيير السياسات بما يساهم في حماية الحقوق الأساسية.

10) سنواصل التعاون بشكل وثيق مع التحالف العالمي والجمع بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من جميع المناطق وتوفير القيادة والدعم في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

11) ندعو جميع شركائنا، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والاتحاد الأوروبي، إلى دعم التحالف العالمي والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مختلف البلدان والشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ مهمتنا المتمثلة في تعزيز حقوق الإنسان في كل مكان والمساعدة في إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان قوية ومجتمعات قوية. علاوة على ذلك، نشجع شركاءنا على مواصلة جهودهم في بناء قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بما يمكنها من العمل بشكل مستقل وبقدراتها الكاملة.